

الأمم المتحدة



الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
٢٤
المعقودة يوم الجمعة
٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الرابعة والعشرين

الرئيس: السيد مونغبي (بنن)

ثم السيد: أريلانو (نائب الرئيس) (المكسيك)

ثم السيد: مونغبي (الرئيس) (بنن)

المحتويات

البند ٩٦ من جدول الأعمال: المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

.../..

Distr.GENERAL
A/C.2/48/SR.24
11 March 1994
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات
في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد
المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of
the Official Records Editing Section, room DC2-0794, 2 United
Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة
مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠

البند ٩٦ من جدول الأعمال: المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (تابع) A/48/338, Add.1, A/48/182, A/48/430 و A/48/359, A/C.2/48/3, A/48/492, A/48/484-S/26552 و A/C.2/48/4

المناقشة العامة (تابع)

- ١ - السيد فالينزويلا (هندوراس): تحدث أيضاً بالنيابة عن بنما والسلفادور، وغواتيمالا، وكوستاريكا، ونيكاراغوا، معبراً عن دعمه القاطع للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية المقرر عقده في القاهرة في أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٤، والذي سيتم خلاله بحث مسائل هامة مثل النمو السريع للسكان ونتائجها، وحقوق المرأة والطفل، ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (إيدز/السیدا)، والشيخوخة، والهجرة، والفقر والبطالة، وتدور البيئة.
- ٢ - وقال إن بلدان أمريكا الوسطى بوصفها أعضاء في مجموعة الـ ٧٧، تؤيد الإعلان الذي أصدره وزراء خارجية المجموعة في نهاية اجتماعهم السابع عشر الذي جددوا فيه التأكيد على أهمية الصلة بين السكان والتنمية وناشدوا المجتمع الدولي تقديم الدعم لبرامج التنمية الاجتماعية الهدف إلى تحسين نوعية الحياة.
- ٣ - واستطرد قائلاً إنه استناداً إلى التقرير عن التنمية البشرية (١٩٩٣) الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن ٩٠ في المائة من سكان العالم مستثنون عملياً من العوامل السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية التي تقرر حياتهم اليومية. فلا بد من القيام بتوزيع أكثر إنصافاً للموارد التي تمتلكها أغنى البلدان وذلك من أجل تحقيق مساهمة أكبر للسكان في عملية التنمية. ويجب إلى جانب ذلك، بذل الجهد على الصعيد الوطني لتقليل معدلات الإنجاب في المناطق التي يزداد فيها النمو السكاني بصورة سريعة. وقال إن القضاء على الفقر المدقع، وتحسين الخدمات الصحية، والتعليم ومركز المرأة ستساعد على خفض النمو السكاني وتحقيق توازن في هذا المجال. ويجب أن يوضع في الحسبان في هذا الصدد التقرير الصادر عن حالة السكان في العالم، ١٩٩٣، والذي طلب فيه إلى البلدان أن تضطلع بعمل فوري وحاسم للتوصيل إلى تحقيق توازن بين السكان، والاستهلاك والتنمية.
- ٤ - وقال إن أمريكا اللاتينية تجتاز فترة تحول ديمغرافي، تتسم بمتغيرات على صعيد الوفيات والخصوصية وكذلك على صعيد النمو السكاني. ولكن هذه الاتجاهات ليست مع ذلك متساوية بالنسبة لجميع بلدان المنطقة. وفي حين كان معدل الخصوبة في الخمسينات قرابة ستة أطفال لكل إمرأة في المتوسط، فقد أصبح في التسعينيات ٣,٥. غير أن المتوسط في أمريكا الوسطى هو خمسة أطفال لكل إمرأة، أو

(السيد فالينزويلا، هندوراس)

ثمانية أطفال وربما أكثر في بعض المناطق الريفية. وكانت الهجرة الريفية في أمريكا اللاتينية وفي منطقة البحر الكاريبي بالذات، سريعة إلى حد وصلت فيه نسبة السكان في المناطق الحضرية إلى أعلى نسبة في العالم، أي، بمتوسط ٧٠ في المائة من إجمالي السكان الذين يعيشون في المراكز الحضرية.

٥ - ورغم انخفاض نمو السكان وتحسين الخدمات الأساسية، فإن الأزمة الاقتصادية العميقية التي شهدتها المنطقة في الثمانينات كان لها من العواقب الوخيمة ما أثر على البرامج الاجتماعية وبالتالي على المستفيدين منها. وفي التسعينات ينبغي، على الرغم من تحسن الحالة الاقتصادية لغالبية بلدان المنطقة إعطاء بعد إنساني لبرامج التنمية وإعادة توجيهها نحو القطاع الاجتماعي بهدف تحسين حالة أكثر الفئات ضعفاً بوجه خاص. وحسب تقديرات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يوجد حالياً في الواقع ٢٠٠ مليون من الفقراء في المنطقة، أي قرابة ٥٠ في المائة من السكان، المحشدون في المناطق الحضرية. ولئن كانت الأحوال الاجتماعية - الاقتصادية للمنطقة قد تحسنت نسبياً، فإن الأحوال المعيشية للسكان قد تدهورت منذ الأزمة. ومن المؤكد أن النمو الاقتصادي، وإصلاح النظام الضريبي، والعمل بأفضل نظام لاستيفاء الضرائب، وخفض الميزانيات العسكرية، وإصلاح الإدارات وكذلك الحصول على أموال مكرسة للتنمية من شأنها أن تتيح المجال لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للحصول على الوسائل الضرورية من أجل تنمية برامجها الاجتماعية.

٦ - وأعرب المتحدث عن قلقه لأنه رغم ما قام به صندوق الأمم المتحدة للسكان من عمل رائع، بعد أن استفاد بوجه خاص من دعم اقتصادي من جانب الاتحاد الأوروبي وبلدان الشمال، فإن هذه الهيئة لم تحصل بعد على الموارد الكافية لتنفيذ البرامج المتعددة المتوقعة في حوالي ١٤ بلداً. ولذلك طلب من المجتمع الدولي زيادة مساعدته المقدمة إلى الصندوق. وقال إننا نأمل أن يكون صندوق الأمم المتحدة للسكان قادرًا على الاستمرار بهذا الشكل في توفير الخدمات المالية والتقنية التي تحتاج إليها البلدان من أجل متابعة تنمية مستدامة.

٧ - السيدة سيلفستر (انتيغوا وبربودا): تحدثت بنيابة عن البلدان الأعضاء في الجماعة الكاريبيّة، فقالت إن هذه البلدان تشاير الأمين العام الرأي الذي عبر عنه في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة (A/48/430) والذي شدد فيه على ما للإنسان من أهمية رئيسية في جميع المناقشات بشأن السكان والتنمية، وعلى ضرورة استناد السياسات والبرامج السكانية إلى احترام الحقوق والحريات الأساسية للفرد والزوجين. وقالت إن الأمين العام قد أكد أيضًا على حق الزوجين في أن يقررا بحرية وبروح من المسؤولية عدد أطفالهما وطول فترة المباعدة بين كل طفل وآخر وهو الحق المكرس في خطة العمل العالمية للسكان

السيدة سيلفستر، انتيغوا وبربودا)

وأوضح أن خدمات تنظيم الأسرة يجب أن تكون اختيارية متيسرة مقبولة وأن تكون بتكلفة معقولة بغية تعزيز صحة الأم والطفل.

٨ - وقالت إن الدول الأعضاء في الاتحاد الكاريبي تشاطر اللجنة التحضيرية الرأي الذي مؤداته أن تمكين المرأة من المزيد من السلطة يعتبر عاملاً أساسياً في تحقيق الأهداف السكانية والنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة وضرورة زيادة اشتراك المرأة في جميع مستويات اتخاذ القرار المتعلق بالسياسات. وقالت إن هذه البلدان تسلم أيضاً بوجود صلة وثيقة بين السكان، والبيئة والتنمية. ولكن البلدان الصغيرة الجزرية والساخنة في الجماعة الكاريبيّة لديها احتياجات محددة في المجالات السكانية التي ينبغي معالجتها على نطاق دون إقليمي، حيث أن الاحصاءات الاجتماعية - الاقتصادية التي تشير في الحقيقة إلى أن بعض هذه البلدان تتمتع برفاية مرتفعة نسبياً إنما هي احصاءات مضللة إذ أن قدرة هذه البلدان في الواقع في توليد نمو اقتصادي مستقل يعود الفضل فيها إلى التكامل الإقليمي والمبادلات داخل المنطقة وخارجها.

٩ - وقالت إن العديد من حالات الحمل لدى المراهقات لها عواقب وخيمة على الصحة، والتعليم وإمكانيات الحصول على عمل بالنسبة للأمهات الشابات. وفضلاً عن ذلك، فإن متلازمة نقص المناعة المكتسب (إيدز/السيدا) وغيرها من الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي تزداد في المنطقة دون إقليمية، وأن ذلك يشكل عبئاً على المجتمع. كما أن الهجرة تؤدي ليس إلى افتقار الموظفين الأكفاء فحسب، ولكن لها أيضاً عواقب ديمografية. وهذه الصعوبات مضافاً إليها ما يؤثر من غيرها على تنمية الموارد البشرية، تزداد حدة نتيجة لسياسات التكيف الهيكلي والمناخ التجاري الخارجي التي لها آثار سلبية على مستوى الحياة. ومن ناحية أخرى، يلاحظ أن اشتداد الفقر الذي زاد خلال فترة الثمانينات، قد أسفر عن انخفاض في دخل الأسر، ولا سيما أكثرها فقراً، مما أضطر الحكومات إلى تكريس جزء من مواردها الضئيلة لوضع شبكات ضمان تهدف إلى مساعدة هذه الفئات الضعيفة.

١٠ - وقالت المتحدثة إن البلدان الأعضاء في الجماعة الكاريبيّة، قد بدأت، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وشتي المنظمات غير الحكومية، في التصدي لهذه المشاكل. وبهذا، أتاح إعمال برامج تنظيم الأسرة تخفيض معدلات النمو السكاني وتوسيع استخدام وسائل منع الحمل. وعن طريق مكتب جامايكا الإقليمي، نفذ صندوق الأمم المتحدة للسكان بوجه خاص عدة برامج على الصعيد الإقليمي تهدف إلى دمج التثقيف الجنسي والإعداد للحياة الأسرية في البرامج المدرسية، كما أسهم المكتب في تمويل مستوصفات تهتم بصحة المراهقين، وقد قدم الدعم لتدريب الممرضات والقابلات وموظفي الشؤون الصحية في غمرة

السيدة سيلفستر، أنتيفوا وبربودا)

ذلك. كما انه كانت هناك مشاريع عديدة يمولها الصندوق تضمنت جانباً تثقيفياً يتناول متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السیدا) ويرمي إلى تشجيع النشاط الجنسي المسؤول. ويتعين على صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يزيد بصورة عاجلة من مساعدته المقدمة إلى البلدان الأعضاء في الجماعة الكاريبيّة نظراً للطابع المخصوص لمشاكلها الديمغرافية. وتود هذه البلدان أيضاً رفع عدد الاستشاريين الملحقين بفرقة دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان في سانتياغو وتخصيص قسم منهم للجماعة الكاريبيّة.

١١ - ومضت قائلة إنه بفضل الموارد التي خصصها للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية الصندوق الاستئماني التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان. أمكن إنشاء لجان تهتم بالشؤون السكانية على الصعيد الوطني بغية تنسيق الأنشطة التحضيرية المعنية بالمؤتمر. وفي هذا السياق، نظم اجتماع تحضيري إقليمي من خبراء حكوميين عن السكان والتنمية في أمريكا اللاتينية وفي بلدان الجماعة الكاريبيّة، في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢، في سانت لويسيا، برعاية اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمركز الديمغرافي لأمريكا اللاتينية، بغية وضع استراتيجية جماعية دون إقليمية عن السكان والمسائل المتصلة بذلك.

١٢ - وقالت المتحدثة إن مؤتمر القاهرة سيتيح للمجتمع الدولي فرصة رائعة لإنجاز الأهداف الديمغرافية من حيث الكمية على مدى ٢٠ سنة، كما هو مقترح. وينبغي أن تضع هذه الأهداف في حسابها المتغيرات الإقليمية وخصوصيات كل بلد. بيد أنه، لتحقيق هذه الأغراض في الموعيد المحدد، قد تكون هناك حاجة إلى تمويل إضافي، وإلى اتخاذ تدابير ملائمة فيما يتعلق بمتابعة التزامات المؤتمر، وينبغي بصورة خاصة تصور قيام آليات استعراض وتقدير. وينبغي إضافة إلى ذلك، أن تكون الملاحظات والتوصيات المعرف عنها في الوثيقة الختامية نحو المستقبل وأن يكون لها طابع ميداني تنفيذي وعملي.

١٣ - السيد كالياج (سري لانكا): قال إن الانفجار السكاني مشكلة خطيرة وأنه يعوق إقامة تنمية مستدامة. وأنه يجب أن تكون مسائل الديمغرافية في جميع المقررات المتخذة في الميادين الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية، إذ يستحبيل الآن إغفالها في المناقشات التي تجري بشأن التنمية. وفي هذا السياق، فإن المؤتمر العاشر لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز الذي عقد في جاكارتا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، قرر دعوة مؤتمر وزاري يهدف إلى تعزيز التعاون بين هذه البلدان في الميدان السكاني.

١٤ - وواصل بقوله إن تركيز الجهود على تنمية الموارد البشرية مع إيلاء اهتمام خاص للقضايا المرتبطة بالتعليم، والصحة والعملة، وال العلاقات بين الجنسين أمر جوهري، وكذلك القضايا المرتبطة بتوزيع السكان والهجرات الدولية والوطنية نظراً لأن هذه المسائل تشكل الجوانب الحرجية لعملية التنمية. وقال المتحدث

(السيد كالباج، سري لانكا)

إن الشباب يمثل أكثر القطاعات دينامية في كل مجتمع. ففي سري لانكا، نظراً لأن الشباب يشكلون نسبة مئوية هامة من السكان، فإن رئيس الوزراء قد اقترح، بمناسبة اجتماع رؤساء حكومات البلدان الأعضاء في الكوميونولث في قبرص، عقد مؤتمر قمة عالمي يتعلق بالشباب. وقد اعتمد المشتركون في الاجتماع هذا الاقتراح.

١٥ - وقال إنه يتبعى على مؤتمر القاهرة كذلك أن يبحث القضايا المتعلقة بتبعة الموارد وتخصيصها، ودور الحكومات والمنظمات غير الحكومية، وكذلك التعاون الدولي. ويرمى أن يشدد المؤتمر على الجوانب الاجتماعية، والثقافية والاقتصادية من المشاكل الديمografية واقتراح تدابير عملية عن هذه القضايا. وفي هذا الصدد، لا بد من اتخاذ التزامات سياسية على مستوى رفيع. وإن إقامة تعاون فيما بين بلدان الجنوب في هذا المجال من شأنه أن يتيح المجال لتشجيع التصميم السياسي لحكومات البلدان النامية وتعزيز اختصاص الهيئات الوطنية عن طريق التعاون التقنى.

١٦ - وقال إن فريق خبراء بلدان حركة عدم الانحياز المعنى بشؤون السكان الذي اجتمع مؤخراً في بالي قد حدد طرائق شتى للتعاون بين هذه البلدان فيما يتعلق بالمسائل السكانية. ويقتضي ذلك تنفيذ هذه الطرائق على الصعيد دون الأقليمية، والأقليمية العالمية، لأنها طرائق تحدد استراتيجيات هامة من الممكن أن تصلح قاعدة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية من أجل النظر في مشاكل السكان خلال العقد المقبل.

١٧ - وقال إن حكومة سري لانكا تولي أهمية حيوية لمسألة السكان وتنمية الموارد البشرية، وأنها نفذت في هذا السياق برنامجاً متكاملاً أعطى نتائج ملفتة للنظر. وإن المؤشرات الاجتماعية لسري لانكا، بما تتضمنه من معدلات الإللام بالكتابة والقراءة تقرب من ٩٠ في المائة، ومتوسط العمر عند الولادة بحوالي ٧٢ سنة، ومعدل إنجاب بنسبة ٢٠ في الـ ١٠٠٠ ومعدل وفيات الأطفال تبلغ ٩٠ في الـ ١٠٠٠ من الولادات الحية، تعتبر من أفضل المعدلات في العالم، وخاصة بالنظر إلى دخل الفرد فيه متواضع نسبياً (٤٧٠ دولار). بيد أن هذه النتائج لا يمكن الحفاظ عليها ما لم يكن البلد يملك موارد كافية بصفة دائمة. وأضاف المتحدث قائلاً إن البلدان ذات الدخل الضعيف التي توصلت إلى تنمية مواردها البشرية بطريقة مرضية ينبغي أن تستمر في تلقي المساعدة حتى تتمكن من التوصل إلى اكتفائها الذاتي. وقال إنه يجب على المجتمع الدولي والدولة هذه مواصلة تقديم الدعم لهذه البلدان بغية تمكينها من تعزيز إنجازاتها في مجال السكان والتنمية. ويرحب وفد سري لانكا من ناحية أخرى بالتدابير التي اتخذها صندوق الأمم المتحدة للسكان في إطار التحضير للمؤتمر، ويرى أن المخطط المنشور للوثيقة الختامية يشكل مراعياً أساسياً ممتازاً.

١٨ - السيدة تومكينسون (استراليا): قالت إن المشاكل الرئيسية التي تود استراليا تناولها في مؤتمر القاهرة هي الصلات بين تدهور البيئة، وتوزيع السكان والفقر، والقضايا المرتبطة بمركز المرأة والسكان الأصليين، وتنقلات السكان، والحقوق التناسلية، والصحة والوفيات وشيخوخة السكان. وقالت إن مسألة العلاقات بين البيئة، والسكان والفقر هي مسألة معقدة، وتحتوي على عناصر عديدة: طرق الاستهلاك، وتطور التقنيات، والتوزيع السكاني والتحضر في جملة أمور أخرى. وإن التفاعل بين هذه المشاكل يتطلب بذل عناء متزايدة. كما أن مبادئ أية تنمية مستدامة تستلزم دمج البيئة والسكان في جميع جوانب عملية اتخاذ القرار.

١٩ - ونظراً لأهمية الصلات بين النهوض بالمرأة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن النظر في المسائل المتعلقة بالمرأة لا ينبغي أن ينحصر في إطار الفصل الرابع من المخطط المنشور للوثيقة الختامية، وإذا كان تحسين أحوال المرأة في الواقع مهما في حد ذاته، فإنه يتضمن أيضاً العديد من الآثار الإيجابية على صحة الأسرة ومعدلات الخصوبة، وعلى البيئة بصورة غير مباشرة.

٢٠ - وقالت إن إعلان حقوق السكان الأصليين والعقد الدولي للسكان الأصليين، الذي اقترح إعلانه، يدل بحق على الأهمية المتزايدة الممنوعة لهذه المسائل من جانب المجتمع الدولي، ولذا يجدر أن تولي العملية التحضيرية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية المزيد من الاهتمام بهذا الموضوع. وقالت إن تنقلات السكان، الذي يتم بصورة لا مثيل لها، يجري في معظمها بصورة طوعية ويُخضع لمراقبة الحكومات، ولكن حركات الهجرة غير النظامية تشكل مشكلة خطيرة، ولذا لا بد من التماس حل دائم لمشكلة اللاجئين، وأفضل هو إعادة توطينهم في جو من الكرامة والأمان.

٢١ - وقالت إن تطور خدمات تنظيم الأسرة ينبغي أن يرتكز على مبادئ العدل الاجتماعي وعلى التزام قاطع باحترام حرية الخيارات بالنسبة لمن تعرض عليهم الخدمات. وأضافت قائلة إن المعلومات السكانية تضطلع بدور أساسي في هذا الميدان. وبينجي صرف النظر عن فكرة ("رقبة" السكان)، فتحديد الأهداف من حيث الكمية يعتبر في الواقع غير ملائم بسبب ما يؤدي إليه من اعتماد تدابير تصحيحية لأغراض تطبيق برامج التخطيط الأسري.

٢٢ - وقالت إن استراليا تضع تحفظات بشأن تحديد أهداف مالية لا يمكن تنفيذها بالنسبة للجهات المانحة فيما يتعلق بمساعدة الأنشطة في المجال السكاني. وستحرض استراليا من الآن وبحلول سنة ٢٠٠٠ على بلوغ الهدف الذي حددته لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي أوصت بتخصيص $\frac{1}{4}$ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية لهذا الغرض.

(السيدة تومكينسون، استراليا)

٢٣ - وبالنسبة لهيكل مشروع الوثيقة الختامية، قالت المتحدثة إنها لاحظت في الجزء الثاني المعنون "الخيارات والمسؤوليات"، أن المبادئ المتعلقة بالإجراءات تشغل غالباً من الموضع ما يفوق التدابير المحددة لهذه الأغراض ولذلك ينبغي تصحيح هذا الاختلال. وفضلاً عن ذلك، فإن التفرقة بين المسؤوليات الوطنية والدولية على صعيد تطبيق التوصيات لم يثبت بصورة واضحة. وبالنسبة للجزء الثالث المتعلق بوسائل التنفيذ، قالت إنه ينبغي تحسينه، ولا سيما فيما يتعلق بتعزيز القدرات والتنفيذ على الصعيدين الوطني والدولي.

٢٤ - وبشأن التحضيرات في استراليا لمؤتمر القاهرة، قالت إن هذه التحضيرات تشرف عليها لجنة وطنية تتبع المشاورات على الصعيد المجتمعي بشأن أساس مشروعها المتعلق بالتقرير عن السكان. وسيرسل تقريرها النهائي عما قريب إلى أمانة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٢٥ - السيد أريلانو (المكسيك): نائب الرئيس، يتولى الرئاسة.

٢٦ - السيد بيارجون (كندا): رحب بما تضمنه مخطط مشروع الوثيقة الختامية من تأكيد لأهمية الفرد، وخياراته وسلوكيه في مجال استعراض التوزيع السكاني المتوازن، والتنمية المستدامة والهجرات الدولية. وقال إنه لمن الأمور الأساسية تلبية هذه الاحتياجات في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسامح للفرد بممارسة الخيار الواضح في ميدان التنظيم الأسري بوجه خاص.

٢٧ - وتتابع قائلاً إنه إذا كان من المنفي تحديد الأهداف لفترة ٢٠ سنة، فلا بد من التسليم بأن اعتماد الأهداف الحميدة لا يؤدي بالضرورة إلى إنجاز برامج صالحة. حيث لا يمكن فرض أهداف من الخارج؛ إذ يتعمّن أن تكون هذه الأهداف مطابقة للحقائق المحددة الخاصة بكل بلد ومعترفاً بها من جانب الحكومات والسكان على حد سواء. وأضاف أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب القيام بعمل مشترك فيما بين القطاعات وفي إطار شتى البرامج والسياسات. وإذا ما سمح اجتماع القاهرة للدول بتحديد المقدار المعين من السياسات والبرامج التي يجب اعتمادها لبلوغ الغايات المستهدفة بأقصى سرعة ممكنة، فإنه سيكون قد ساعد على إنجاز خطوات هامة من التقدم.

٢٨ - وفيما يتعلق بمسألة الشراكة، قال إنه لا يسع إلا الترحيب بالشراكة الناشطة لممثلي المجتمع المدني في تحضير المؤتمر، وهي الشراكة التي أدت إلى إغناء المناقشات بصورة هائلة. وإنه ينبغي تشجيع متابعة مثل هذه المبادرات ليس فقط في إطار مؤتمر القاهرة ولكن فيما بعد أيضاً. وما دام الفرد هو العنصر

(السيد بيارجون، كندا)

الأساسي في الاهتمامات الديمografية والتنمية، فمن الديهي أن يكون المجتمع المدني، بالمفهوم الأوسع لهذا المصطلح، مدعوا إلى الإسهام في إنجاز الأهداف في هذا المضمار.

٢٩ - وأعلن المتحدث عن تأييده للتوجيه المعطى في فصل المخطط الم مشروع والمكرس للحقوق التناصيلية، والصحة التناصيلية وتنظيم الأسرة. وقال إن الحكومة الكندية، إدراكا منها لأهمية هذه المسألة إدراكا تاما، فإنها نظمت مؤخرا في أوتاوا مائدة مستديرة صيفت فيها توصيات ممتازة بصدق هذا الموضوع، وربما تود الأمانة العامة دمجها في الفصل المعنى. وتنفيذ التوصيات بأن حالات الإجهاض الممارس في ظروف محفوفة بالمخاطر تشكل شاغلا رئيسيا على صعيد الصحة العامة، وهي حالات تتطلب أن ينظر فيها بعناية خاصة.

٣٠ - وفيما يتعلق بالهجرات الدولية، قال إن أمانة اللجنة التحضيرية قد استطاعت أن تعكس بkenاءة وإحساس توافق الآراء الذي تم تحقيقه خلال دورتها الثانية. وإن المخطط الم مشروع يتضمن العناصر المطلوبة التي تتيح للجنة صياغة توصيات تضع في اعتبارها الأولويات الأساسية في هذا المجال، ولا سيما ضرورة اعتماد استراتيجيات خاصة تهدف إلى كفالة تنمية مطردة ومستدامة بغية الإشراف بصورة أفضل على الهجرات الدولية، والحرص على أن تكون تدفقات الهجرة مفيدة في آن واحد لبلدان المنشأ وللبلدان المضيفة، وضرورة التصدي لأسباب تدفقات اللاجئين، وأخيرا الحاجة إلى حماية حق اللجوء. ومن المفيد في هذا الشأن، الإشارة إلى الصكوك الدولية ذات الصلة السارية فعلا والتي وردت في الفصل الخاص بالمبادئ.

٣١ - وقال إن فصل المخطط الم مشروع الذي يتناول تدابير المتابعة ينبغي أن يصاغ بطريقة واضحة. ويجب ألا تكون التوصيات متعددة كثيرا ولا معقدة جدا، لأنه من الضروري أن يشترك جميع المواطنين بصورة نشطة في إنجاز المقاصد المعبّر عنها. وحيث أن اجتماع القاهرة سوف لن يتمكن من دراسة جميع المسائل المرتبطة بالسكان، فلا بد من جعل المؤتمرات الأخرى التي تعقدتها الأمم المتحدة لاحقا، ولا سيما مؤتمر القمة العالمي المعنى بالتنمية الاجتماعية والمؤتمر الدولي الرابع المعنى بالمرأة، تستأثر باستعراض هذه المسائل ومتابعتها. وسيكون من اللازم في الواقع الأخذ بنهج متكامل من أجل تعزيز انجازات مؤتمر القاهرة. ويكون من الأمور الأساسية لهذه الغاية تصنيف الأهداف حسب فئاتها، وبشكل يفصل بين المسائل المرتبطة مباشرة بمعدلات الخصوبة والمسائل التي تنطوي على بعد اجتماعي أوسع. ومن ناحية أخرى، تؤيد الحكومة الكندية اقتراح الأمينة العامة للمؤتمر الهايد إلى عقد لقاءات غير رسمية بشأن مختلف المواضيع خلال الشهور القادمة، وخاصة فيما يتعلق بمسألة الأهداف، والمبادئ والمتابعة.

(السيد بيارجون، كندا)

٣٢ - وقال إن الجزء الثاني من المخطط المshروح الذي يتناول موضوع المتابعة يعتبر أمراً يصعب جداً التعليق عليه بسبب عملية إصلاح الأمانة العامة للأمم المتحدة. وإن الإصلاح الجاري من الممكن أن يقدم فرصة ممتازة للتصدي بصورة أكثر فعالية للمشاكل السكانية. ولهذا يجب التماس وسائل الاستفادة من الأجهزة المكونة لمنظمة الأمم المتحدة بغية تعزيز انجاز الأهداف المعتمدة في القاهرة.

٣٣ - السيد سويفاردا (اندونيسيا): قال إن السكان والتنمية هما مفهومان مرتبطان ارتباطاً لا انفصام له؛ ومن الواضح منذ الآن أن التنمية المستدامة تفرض في الواقع تركيز الاهتمام على العامل البشري. ولهذا ينبغي أن تكون برامج التنمية مركزة على الكائن البشري وعلى الأسرة وأن تضع في حسابها المسائل السكانية كما ينبغي كما هو الحال في اندونيسيا منذ زمن طويل. ورحب المتحدث بما لمسه في هذا الشأن من أهمية يوليه المؤتمر الدولي المعنى بالسكان والتنمية لهذه الصلة التي تستحق ذلك، نظراً لاعتباره الموضوع العام المعنون "السكان والنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة". ولهذا لا بد أن يركز المخطط المshروح للوثيقة الختامية للمؤتمر بصورة متزايدة على الترابط بين التنمية والسكان. وقال إن هناك مسألة ينبغي استعراضها وهي ذات ارتباط بموضوع السكان وتمثل في مكافحة الفقر، ومفهوم التنمية الواسع الذي يشمل الآن البيئة والحقوق الأساسية، ولا سيما الحق في التنمية الاجتماعية.

٣٤ - وهناك اعتبار هام آخر ينبغي وضعه في الحسبان وهو الموضوع الذي يعالج الاختلافات بين مستويات التنمية الاجتماعية، والاقتصادية والثقافية لشتى البلدان. وإذا كان من حق كل بلد أن يتصور برامجه الخاصة به في مجال السكان والتنمية، فإن تحسين الأحوال الإنسانية عامة يتطلب التعاون والتضامن من جانب المجتمع الدولي. ولا ينبغي أن يكتفي المجتمع الدولي بتبعة الموارد من أجل تمويل تنفيذ البرامج المعنية، بل إن عليه كذلك الإسهام في تعزيز القدرات، والنهوض بنقل التكنولوجيات والبحث في الميدان demografique وإثارةوعي البلدان بشأن القضايا السكانية في إطار التنمية المستدامة.

٣٥ - وفضلاً عن ذلك، ينبغي أن يكون موضوع تنمية الموارد البشرية عنصراً جوهرياً للسياسات demografie. وللإستجابة لاحتياجات الأجيال الحاضرة والمقبلة، ينبغي تعزيز التعليم والتدريب، وتوسيع فرص العمالة، والقضاء على الأمية والفقير وتحسين النظم الصحية والمستوطنات البشرية، لأن إقامة تنمية مستدامة لا يمكن تحقيقه إلا بوجود سكان يتمتعون بصحة سلية ومحترفين من الفقر.

٣٦ - وقال إن نجاح السياسات والبرامج في مجال السكان يتطلب تعزيز المشاركة المجتمعية، ولا سيما مشاركة المرأة والمنظمات غير الحكومية. ولا بد من إشراك الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع

(السيد سويفاردا، اندونيسيا)

الخاص بصورة أوثق من أجل وضع التكنولوجيات المرتبطة بالسكان وضمان نشر المعلومات عن المسائل السكانية. ولهذا ينبغي المزيد من التشدد في الوثيقة الختامية على ضرورة إرهاf حس السكان بالقضايا الديمografية على الصعد المحلية، والوطنية، والإقليمية، والدولية.

٣٧ - وفيما يتعلق بتعزيز القدرات، قال المتحدث إن اندونيسيا تؤيد تأييداً تاماً المبدأ الذي مفاده، كما ورد في المخطط المنشور، أن البلدان بإنشاء آليات تساعده على تحقيق بعض الأهداف في مجال السكان، تعطي لنفسها القدرة الضرورية للاضطلاع ببرامج عمل مكرسة لتعزيز التنمية الوطنية وتحسين نوعية الحياة. ولهذا يجب أن يشكل تقديم الدعم للمؤسسات المحلية نشاطاً ذا أولوية.

٣٨ - ومن الضروري أن تترجم الالتزامات التي ستتخذ في مؤتمر القاهرة إلى برامج عملية وواقعية. قال إن عبارة "موضوعات مختارة لاتخاذ توصيات بشأنها" وهي الصيغة المستخدمة في كل فصل ينبغي أن يستعرض عنها بعبارة "الأنشطة القابلة للتحقيق". وزيادة على ذلك، كان قد اقترح أثناء الدورة الثانية للجنة التحضيرية أن يعتمد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية مجموعة من الأهداف الكمية التي ينبغي بلوغها في فترة ٢٠ سنة. ولكي يتسعى للبلدان بلوغ هذه الأهداف، ينبغي لهذه الأخيرة أن تكون موضوعة بطريقة واقعية ومرنة، ولا ينبغي فرض صيغة متصلبة، وأن الوفد الاندونيسي ينتظر باهتمام نتيجة المناقشة عن هذه المسألة.

٣٩ - وقال إن اندونيسيا التي كانت قد حظيت بشرف استقبال المؤتمر الرابع المعني بالسكان في آسيا وفي منطقة المحيط الهادئ (وهو أحد الاجتماعات الإقليمية الخمسة التي عقدت في إطار التحضير لمؤتمر القاهرة)، ستستضيف عما قريب في بالي الاجتماع الوزاري المعني بالسكان لبلدان حركة عدم الانحياز، والذي من المرتقب أن تساهم أعماله إسهاماً مفيدة في عملية التحضير للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومن المؤمل أيضاً أن تؤخذ في الاعتبار استنتاجات هذا الاجتماع كما ينبغي أثناء إعداد الوثيقة الختامية للمؤتمر.

٤٠ - السيد سينغ (فيجي): قال إن بلدان منطقة جنوب المحيط الهادئ، رغم ما بينها من تباينات هامة في أحوالها الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية وفي قيمها الثقافية والدينية، فإنها تشتراك في تحمل الشواغل العديدة المشتركة في مجال السكان والتنمية، كما يتبيّن من إعلان بورت - فيلا عن السكان والتنمية المستدامة، والذي يؤيده وقد فيجي دون أي تحفظ.

(السيد سينغ، فيجي)

٤١ - وقال إن مختلف فصول المخطط المنشور للوثيقة الختامية قد وردت في هذا الإعلان، الذي يعكس مواقف بلدان المنطقة إزاء مختلف المشكلات المفاهمية وكذلك تطلعات هذه البلدان فيما يتعلق بمؤتمر القاهرة. وأضاف قائلاً إن جميع منظمات منطقة جنوب المحيط الهادئ تعمل سوياً من أجل أن يكون موقفها المشترك قد روّعي في الوثيقة الختامية مراعاة تامة.

٤٢ - ذكر أن فيجي قدمت تقريرها الوطني عن السكان إلى أمانة المؤتمر. ويعكس هذا التقرير بصورة واضحة المشاكل العديدة المتعلقة بالسكان والتنمية التي يواجهاها البلد في سياق أولوياته الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية.

٤٣ - وأفاد أن النمو السكاني السريع في أواسط السبعينيات ظهر في فيجي في شكل ضغوط كبيرة على الموارد الضئيلة للبلد وأن دخول عدد كبير من الشباب في سوق العمل قد تطلب إنشاء فرص للعمل وتطوير التدريب المهني. وقال إن هجرة العمال ذوي الكفاءة نحو البلدان المتقدمة النمو المحيطة بمنطقة المحيط الهادئ قد زاد من تفاقم الحالة. وإن بلداً جزرياً صغيراً مثل فيجي لا يمكن من استيعاب مثل هذا النمو السكاني الذي لا يتتسق مع التحسن الدائم لمستوى الحياة. ولذلك فإن الحكومة دمجت في سياستها الإنمائية هدفين في مجال السكان. ويتمثل الأول في الحفاظ على معدل نمو سنوي يقل عن ٢ في المائة بفضل برنامج متكامل لتنظيم الأسرة. وتقوم وزارة الصحة بتطبيق هذا البرنامج بمساعدة المنظمات غير الحكومية التي تضطلع ببرامج تتعلق بالإعلام، والتعليم والاتصال. ويجري العمل الآن ببرنامج يهدف إلى تحسين مركز المرأة ويسير حصولها على التعليم وفرص العمل في القطاع الحديث، وإن الإجراء المتبوع في هذا الميدان له أيضاً آثار إيجابية بالنسبة لقطاعات أخرى، مثل تحسين صحة الأسرة وتأخير سن الزواج على نحو يؤدي إلى الإسهام بخفض معدلات الخصوبة بصورة كبيرة. ويتمثل الهدف الثاني في تمكين السكان من الحصول على القدرة المهنية اللازمة عن طريق برنامج واسع لإصلاحات مدرسية على جميع المستويات.

٤٤ - وقال المتحدث إنه يرى في المخطط المنشور للوثيقة الختامية نصاً مفيداً من شأنه مساعدة الوفود في تركيز اهتمامها على الموضوع الرئيسي للمؤتمر. وإن النقاط التي يعلق عليها وفده أهمية خاصة هي: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والهادف في آن واحد إلى التحكم في النمو الديمغرافي، وفي مكافحة الفقر وتقليل مستوى عدم التساوي الاجتماعي، ووضع تدابير ترمي إلى تحقيق المواءمة بين السكان، والموارد، والبيئة، والتنمية، ودمج المرأة في برامج مكرسة للأغراض السكانية وإشراكها في عملية اتخاذ القرارات، والاعتراف للسكان الأصليين بوجهة نظر متميزة فيما يتعلق ببعض الجوانب السكانية والإنسانية،

(السيد سينغ، فيجي)

وتحسين تلقي خدمات تنظيم الأسرة والرعاية الصحية الأولية، وتعاون بلدان المنشأ والبلدان المضيفة بصدق الهجرات الدولية، وتدريب الموظفين من أجل صياغة وتنفيذ ورقابة البرامج السكانية، وإعداد مبادئ توجيهية جديدة تستجيب لاحتياجات البرامج السكانية المتزايدة من الموارد، ووضع آليات تسمح بتقييم التقدم الحاصل في ميدان إنجاز أهداف برنامج العمل الذي سيعتمد في مؤتمر القاهرة.

٤٥ - وأكد المتحدث من جديد أن بلده مصمم على معالجة مسائل السكان والتنمية بطريقة متكاملة وإنه يتبعه بتعزيز إنجاز أهداف مؤتمر القاهرة. وقال إن الجهد الهاطلة التي استخدمت للتحضير للمؤتمر ينبغي لها أن تضمن نجاحه ويرجى أن تساعد خطة العمل التي ستعتمد في القاهرة جميع البلدان على تسوية مشكلاتها الديمografية وتحقيق تحسن سريع لمستوى معيشة سكانها.

٤٦ - السيد أوليز يميكا (نيجيريا): علق باختصار على المخطط المshروح للوثيقة الختامية للمؤتمر (A/48/430/Add.1). فقال إن هذا المخطط حيوي لكنه لا يزال في الوقت نفسه أوليا، وإنه من أجل أن تكون الوثيقة الختامية ذات صلة بموضوعها، فلا بد لها من أن تكون ضافية وواقعية ومنهجية وقابلة للتطبيق. وينبغي أن يتفادى هذا التحضير المناقشات العقيمة عن المبادئ وأن تركز الاهتمام على التدابير العملية والمحددة التي ستكون لازمة، على الصعيد العالمي، لحل المشكلات الكبيرة المرتبطة بالسكان، وبالنمو الاقتصادي وبالتنمية المستدامة.

٤٧ - ويتعين على مؤتمر عام ١٩٩٤ أن يتناول بعمق المعلومات الغزيرة المتراكمة خلال العقود الماضية عن الاتجاهات والهيكل الديمografية، والسعى إلى حل المشاكل النظمانية التي تنطوي عليها، وبصورة تتدخل فيها السياسات المطبقة على نحو جديد. وقال المتحدث إن الجزء الأول من المخطط المshروح (الديباجة والمبادئ) يبدو أنه متكامل ويعكس تماماً معظم شواغل المجتمع الدولي فيما يتعلق بالسكان والتنمية المستدامة. ولكنه ينبغي مع ذلك التشدد على الصلات بين تخفيف الفقر وبرامج التكيف الهيكلي، وكذلك بين التنمية الريفية والنمو الاقتصادي المطرد. وأضاف المتحدث قائلاً إن الوفود رأت في الدورة الثانية للجنة التحضيرية بوجه عام وأن مواضع السكان والبيئة والتنمية تعتبر في الواقع متراقبة بشكل وثيق. ولذلك فإن أي برنامج في المجال السكاني لا بد أن تدمج فيه جميع مسائل التنمية، وأن يساعد كذلك على تخفيف الفقر.

السيد أوليز يميكا، نيجيريا

٤٨ - وفيما يتعلق بالأنشطة الوطنية، ذكر المتحدث أن بلده قد أنشأ منذ زمن طويل لجنة للسكان، وهي مسؤولة عن إعداد برامج في هذا الميدان والقيام بـتعداد سكاني وبيانات ديمografية. وقد تم مؤخرا تعزيز هذا الجهاز وتحديثه كما يشهد على ذلك نجاح التعداد الوطني الأخير. وبالتعاون مع هيئات عامة أخرى، ولا سيما وزارة الصحة، شرعت اللجنة بنشر المعلومات في المناطق الريفية بهدف التثقيف بشأن القضايا السكانية وأشكال التنمية المستدامة.

٤٩ - وقال بالنسبة لمسألة تخصيص الموارد التي يعالجها الفصل الرابع عشر من المخطط المنشروج، إنه يجب تناولها بكل تفرعاتها. وأضاف قائلاً بشأن التعاون الدولي، الوارد في الفصل الخامس عشر، إنه لا بد من التعمق فيه. وينبغي أيضاً إيلاء قدر أكبر من العناية لوضع آليات المتابعة والتنفيذ. وأفاد أن السياسات المتبعة لا ينبغي بالضرورة أن تتناول التحليلات الكبيرة بصورة مساعدة، بل بحث الجوانب المحددة الخاصة بمختلف الفئات السكانية، ولا سيما سكان المناطق الريفية. وهذا هو ما يسلم به المخطط المنشروج من ناحية أخرى.

٥٠ - السيد المثنى (اليمن): قال إن مسائل السكان تشكل تحدياً قوياً ولها تشعبات تمتد إلى جميع الميادين. وإن المشاكل التي تواجه في هذا المجال متعددة، سواء في البلدان المتقدمة النمو أو في البلدان النامية كما أن النمو السريع للسكان له عواقب سلبية وأثر كبير على الخطة الاقتصادية، والاجتماعية، والإيكولوجية. وإن المجتمعات تحرص، مع مراعاة ثقافتها وقيمها وتقاليدها، على تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية في إطار عادل ومنصف وديمقراطي يحترم الحرية وحقوق الفرد ويتيح له أن يشارك في الحياة الاجتماعية.

٥١ - وقال إن اليمن، أسوة بغيره من البلدان النامية، يواجه صعوبات جسيمة في مجال السكان والتنمية وإنه يسعى جاهداً لتركيز موارده المحدودة على البرامج ذات الأولوية التي تستهدف تلبية الاحتياجات الأساسية لسكانها، ويعتبر الفرد هو المحور وهو الفاعل المستفيد من عملية التنمية. وقد أنشأ مجلس وطني للسكان، تقوم أمانته بمراقبة تنفيذ السياسات والبرامج في مجال السكان المعلنة في الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل المتعلقة بالسكان. وقد أضطلع هذا الجهاز على الصعيد الوطني بالعديد من الأنشطة لأغراض مؤتمر القاهرة. وعلى صعيد التدابير العملية وخطط التنفيذ، كانت سنة ١٩٩٣ مؤشراً بانتهاء عملية التكامل المعلنة في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٠، وذلك بتنظيم أول انتخابات ديمقراطية حرة أدت إلى تشكيل أول حكومة ديمقراطية. واستطرد المتحدث قائلاً إن سياسة اليمن في موضوع السكان كانت قد أعلنت في عام ١٩٩١. ولا ريب أنه كانت هناك جهود قد بذلت سابقاً، ولكن كان من المعتقد آنذاك بأن المشاكل

(السيد المثنى، اليمن)

المواجهة في موضوع السكان ستزول بصورة آلية عندما يتم تحقيق أهداف التنمية. وفي الوقت الحاضر، يتولى العمل المضطلع به في ميدان التنمية دمج المسائل المتعلقة بالسكان.

٥٢ - وقال إن الكثير من الأنشطة يجري القيام بها بغية تحضير مؤتمر القاهرة، على مستوى الحكومات، ولكن أيضاً على مستوى المنظمات غير الحكومية، التي تقوم بدور هام في هذا الموضوع.

٥٣ - وقال إن اليمن مقتنع بأن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي يشكل تكملة للمؤتمر المعنى بالبيئة والتنمية في ريو من شأنه أن يؤدي إلى خدمة مصالح السكان.

٤ - السيد كهانال (نيبال): قال إن الصلة بين السكان والتنمية معروفة منذ زمن طويل ولكنها لم تحظ بتحليل سليم. وإن المؤتمر العالمي المعنى بالسكان لعام ١٩٧٤ قد أوضح هذه العلاقات بين السكان والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية، ولكن في أعقاب ذلك، وخاصة في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، لم تكن المسائل السكانية قد ذات الاهتمام الذي تستحقه، وحتى برنامج عمل القرن ٢١ يعالج هذه المسائل بطريقة هامشية. وهذا يعني أن أهمية مؤتمر القاهرة، الذي يعقد بعد مرور ٢٠ عاماً على مؤتمر بوخارست، سيكون إحدى الفرص الأخيرة لاستعادة الوقت الضائع ولتحديد خطة عمل متكاملة ومحدة ومحصصة. وأضاف المتحدث قائلاً إن التجربة المكتسبة، والابتكارات التكنولوجية، والتقدم في مجال تعليم الأميين والاتصالات، والحصول على موارد إضافية، بعد نهاية الحرب الباردة، ينبغي أن تساعده على معالجة المشاكل المتعلقة بالسكان بصورة أكثر فعالية.

٥٥ - وقال إن الحكومة الديمقراطية المنتخبة مؤخراً، التي أقامها المؤتمر التيبالي، تعى تماماً ما تواجهه البلدان من مشاكل سكانية خطيرة. وأضاف أن الخطة الخمسية الثامنة تضع سياسات لمسألة السكان، كما أن الحكومة قد اتخذت بالفعل من التدابير ما يستهدف تنسيق أنشطة شتى الوزارات.

٥٦ - وقال إن الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية قد ساعد الدول الأعضاء والمنسقيين والخبراء على احتواء مشاكل العلاقات بين السكان والتنمية بصورة أفضل، ولا سيما بين السكان وبعض مستلزمات التنمية مثل الحفاظ على البيئة وتقييم الموارد البشرية.

٥٧ - وأضاف المتحدث قائلاً إن الدليلاً المقترحة للوثيقة الختامية تبعث على الارتياح، لأنها تركز على الحالة الاجتماعية - الاقتصادية لأقل البلدان نمواً، ولكن وفد نيبال يرى لزوم إيلاء أهمية متساوية لتعزيز

(السيد كهانال، نيبال)

القدرات ولموضوع التعاون الدولي. وينبغي التماس توازن منصف بين الحقوق التناسلية للأفراد وضرورة التحكم في النمو السكاني الذي يزداد بصورة سريعة. ويؤدي التعليم الذي يتلقاه كل فرد، في مجال السكان دورا حيويا، وعلى هذا لا ينبغي إهمال هذا المفهوم العام. وإن بقاء الإنسانية بحد ذاتها والحفاظ المستقبلي على البيئة يتوقفان على إجراءات عملية طويلة المدى يستخلص نجاحها من التثقيف في المجال السكاني.

٥٨ - وقال إن أقل البلدان نموا والبلدان النامية الأخرى بحاجة إلى موارد مالية إضافية وتكنولوجيات تتلاءم مع ضرورات القضاء على الأسباب العميقية لكل هذه المشاكل، التي تتمحض في نهاية المطاف عن حالات المؤس. وما دامت حالات المؤس هذه مستحکمة، فإن جميع التدابير الوطنية والدولية للتنظيم الديمغرافي، وتقييم الموارد البشرية والتنمية المستدامة ستظل تفتقر إلى الفعالية. وقال إن الفجوة ما زالت واسعة جداً بين الأغنياء والفقراً ولا يمكن لها أن تغير أنظار المجتمع الدولي بشأن التزامه الجماعي في البحث عن وسائل تحسين مصير الإنسانية. وأضاف أن بلدان حركة عدم الانحياز ستعقد قريباً اجتماعاً وزارياً عن السكان والتنمية، وأن الإعلان الوزاري لمجموعة الـ ٧٧ المتصل بهذه المسألة وكذلك الإعلان الوزاري لأقل البلدان نموا عن السكان دليل واضح على الالتزام الكلي والجماعي للبلدان النامية. وما ينبغي القيام به الآن هو إجراء التقييم الملائم للمشاكل المرتبطة بالسكان وأثارها على التنمية، والبيئة والمشاكل الاجتماعية الأخرى، وكذلك التدابير الكافية الهدافة إلى إيجاد توازن بين السكان، والبيئة والتنمية، وإن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية هو بلا ريب أنساب إطار لمثل هذا العمل.

٥٩ - السيدة دوسيت (نيوزيلندا): قالت إنه قبل عقد مؤتمر القاهرة بما يقل عن عشرة شهور، لا يزال النقاش الجاري يشكل فرصة للتفكير قليلاً في المسافة التي قطعتها وفي الاتجاه الذي ينبغي سلوكه. ويمكن فعلًا الآن الاستناد إلى قاعدة متينة، ومن العوامل المشجعة أنه قد بدأ نقاش عن الوسائل التي يستطيع بها الأفراد والمجتمعات الأسهام في التماس توازن دائم بين السكان واحتياجاتهم وموارد الكوكب الأرضي.

٦٠ - قالت إن منطقة جنوب المحيط الهادئ قد أدركت المشاكل السكانية، والنمو الاقتصادي المطرد والتنمية الدائمة في إطار متكامل بصورة حقيقة. وإن إعلان بورت - فيلا، الذي قدم بالأمس، باسم بلدان منطقة جنوب المحيط الهادئ، قد أعطى بالفعل دفعاً جديداً لمتابعة النقاش في هذه المنطقة. بيد أن هناك العديد من المسائل التي يتبعين تناولها. وقد أوضحت الأمينة العامة للمؤتمر بشكل جلي أن الأهمية الحقيقة للمخطط المنشروج هي توجيه الانتباه إلى نطاق ولاية اجتماع القاهرة. ولذا يجب، وفقاً لما تراه الأمينة العامة، عدم صرف الانتباه عن الأهداف في مجال السكان: فالموضوع لا يعني الأخذ من جديد بجدول أعمال القرن .٢١

(السيدة دوسيت، نيوزيلندا)

٦١ - وأضافت المتحدثة أن هيكل المخطط المشروع ثقيل بعض الشيء. وينبغي تلافي التكرارات وإضفاء الطابع العملي على الوثيقة. وينبغي التماس الوصول إلى توازن سليم بين بيان المبادئ والمسائل القطاعية والمسائل المشتركة فيما بين القطاعات من أجل ضمان الاتساق الداخلي للوثيقة. وقالت إن شواغل المرأة ومسألة التساوي بين الجنسين لا بد أن يتم الاعتراف بهما في نطاق المبادئ بصورة صريحة. وينبغي كذلك أن يشير الفصل الخاص بالمبادئ إلى حالة السكان الأصليين واهتماماتهم وإلى أهمية التعليم بالنسبة للمرأة. ويجب إيلاء اهتمام للترابط بين مختلف فصول الوثيقة الختامية والعمل على أن تدرج في الجزء الثاني الاشارة إلى التمويل وإلى نقل التكنولوجيا بغية تلافي "تدخل" الفصلين الثاني والثالث.

٦٢ - وقالت إن مساهمة مؤتمر القاهرة في عملية التنمية الدولية تتوقف إلى حد كبير على جدوى الوثيقة الختامية وصلتها بالموضوع الأساسي. ولا ينبغي أيضاً أن يكون للتوصيات طابع قاطع. بل ينبغي، على النقيض من ذلك، التفكير في تشجيع مجموعة كاملة من الأنشطة. ويلزم أيضاً أن يتم بكل عناية استعراض المتتابعة المؤسسية للمؤتمر. ولا توجد هناك ضرورة لإنشاء هيكل جديد، بل يجب القيام بتحديد أفضل دور صندوق الأمم المتحدة للسكان، ولجنة السكان، ولجنة التنمية المستدامة والهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة في مجال تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمر، في إطار منظومة الأمم المتحدة لأغراض التنمية.

٦٣ - وبصورة مجملة، يلاحظ أن المخطط المشروع يضع في الحسبان الحاجة إلى اعتماد نوع يسلم بما ينفرد به الأشخاص من حقائق واحتياجات. وأضافت قائلة إنه لا بد هنا من الثناء على الأمانة العامة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية على العمل الذي أنجزته في موضوع الشيخوخة والهجرات، والأهمية التي أولتها القطاعات غير حكومية وطوعية بوصفها مؤسسة تهدف من أساسها إلى إجراء تغيرات. وقالت المتحدثة إن أساس كل عمل يتصل بالسكان والتنمية يتمثل في ضمان تيسير الوسائل للمرأة لتحقيق الخيارات ذات العلاقة بوجودها. حيث أن التاريخ يبيّن لنا في الواقع، أنه، عندما يكون بإمكان المرأة التحكم في خصوبتها، فإن معدلات الخصوبة تبدأ في الانخفاض. ومن المفيد معرفة الأنشطة التي ستقترح للحصول على مشاركة المرأة في عملية اتخاذ القرارات على جميع المستويات. وكانت هذه المسألة قد أهملت في كثير من الأحيان في المناقشات التي دارت عن الخصوبة. ولا بد أن تتناول الوثيقة الختامية أيضاً مسألة مسؤولية الرجل فيما يتعلق بالخصوصية ونقل الأمراض ورفاه شريكته في الأسرة وأطفالهم. ويجب في نهاية المطاف أن تولي الوثيقة الختامية دون أي التباس قدرًا من الأولوية العالية لتعليم القراءة والكتابة ولتشريف المرأة والفتيات على جميع المستويات. وقالت إن الجزء الثالث يتضمن إحالات إلى موضوع الاستهلاك، ولكن ينبغي التوسع في بحث هذا الجانب: أما الفصل المعنى بالسكان والبيئة، فإنه على سبيل المثال يربط تدهور

(السيدة دوسيت، نيوزيلندا)

البيئة بالمتغيرات الديموغرافية، دون قياس أثر الأنماط الاستهلاكية على هذه العوامل. أما الفصل المتعلق بالحقوق التنازلية، والصحة التنازلية، وتنظيم الأسرة فإنه حيوي في إطار المؤتمر. لكن مسألة الإجهاض لم يتم تناولها بصورة كافية. ولا يمكن إهمال هذه الحالات بأية صورة من الصور إذا كنا نريد اعتماد نهج متكامل لمشاكل السكان والتنمية. وقالت المتحدثة في ختام كلمتها إن مسألة السكان الأصليين ينبغي أن ترد على نطاق أوسع في الوثيقة الختامية، ولا سيما في الفصل الخاص بالبيئة، إذ أن هؤلاء السكان يقومون في الواقع بدور حيوي في إدارة البيئة والتنمية بسبب معارفهم وممارساتهم التقليدية. ولا بد أن تتناول وثيقة القاهرة الختامية اهتمامات هذه الفئة الهامة.

٦٤ - السيد مونغبي (بن): الرئيس، يستأنف رئاسة الجلسة.

٦٥ - السيد سيبير (المراقب عن سويسرا): قال إنه سلم أمانة المؤتمر تحليلًا مستفيضاً بملحوظات وفده على المخطط المنشور للوثيقة الختامية لمؤتمر القاهرة. وأضاف أن سويسرا تعلق أهمية كبيرة على نجاح المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ولا ينبغي أن تقتصر الوثيقة الختامية على أن تكون وثيقة موجهة صوب عمل يتضمن تحليلًا متكاملاً لمشاكل السكان، بل لا بد أن تنتهي الوثيقة أيضًا على تدابير متابعة، تكون قابلة للتحقيق وذات صلة بالنسبة للتنمية البشرية المستدامة، وأن تضع هذه التدابير في الحسبان القدرات التي توفرها الهيئات العامة والهيئات غير الحكومية التي تعمل على إتمام وابراز قيمة الأعمال الدولية المضطلع بها على سبيل المثال في إطار مؤتمر القمة العالمي المعنى بالتنمية الاجتماعية، والمؤتمرات العالمية المعنى بالمرأة والتحضير لبرنامج العمل من أجل التنمية.

٦٦ - وقال المتحدث أيضًا إن الوثيقة الختامية لمؤتمر القاهرة ينبغي أن تشمل ديباجة وجيبة وعرضًا بالمبادئ، كما يجب إجراء مزيد من التعمق في الفصل الثاني. وأشار المراقب عن سويسرا باهتمام إلى اقتراحات الأمينة العامة للمؤتمر في موضوع إعداد أهداف على مدى ٢٠ سنة في ميدان وفيات الأطفال، وصحة الأطفال والأمهات، والحصول على المعلومات والتمتع بالخدمات في مجال تنظيم الأسرة، وتوفير الالتحاق بالمدارس لجميع الأطفال. وقال إن كل هذه العوامل من شأنها أن تعزز القاعدة الاجتماعية التي لا مناص منها لعملية التنمية البشرية المستدامة.

٦٧ - وذكر أن مسألة التمويل قد أشير إليها أيضًا. وينبغي إجراء إحصاء بالتكلفة المتوقعة. ومن أجل تطبيق السياسات السكانية بنجاح وتعزيز القدرة الإدارية على حلها، ولغرض تحسين خدمات التنظيم الأسري، يجب استكمال الموارد الوطنية ينبغي بمساعدة متزايدة.

السيد سيبير (المراقب عن سويسرا)

٦٨ - ورحب المتحدث بتحويل اللجنة التحضيرية الى جهاز فرعي من أجهزة الجمعية العامة على نحو ما قرره المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقال إنه يؤيد اضافة أسبوع الى الدورة الثالثة للجنة التحضيرية وتكريس يومين للمشاورات التي تسقى انعقاد المؤتمر. وأنهى كلمته قائلا إن التحضيرات تسير حتى الآن في طريق سوي ولا بد أن يكون مؤتمر القاهرة وسيلة هامة بالنسبة للمجتمع الدولي لاحراز تقدم نحو مستقبل أكثر عدالة من الناحية الاجتماعية ويمكن توقعه بصورة أكبر.

٦٩ - السيد خان (بنغلاديش): أشار الى الطابع المنذر بالخطر للاتجاهات الأخيرة للنمو السكاني في البلدان النامية. وفي أقل البلدان نموا، يلاحظ أن معدل الوفيات، رغم أنه في انخفاض، مازال مرتفعاً كما أن معدل الخصوبة ما زال محافظاً على مستوى عال جداً. وقد أسف عن ذلك نمو سريع للسكان في هذه البلدان. وقال إن آثار هذه الظواهر على التنمية الاقتصادية كبيرة، وهي تفضي بوجه خاص الى احتشاد العمال في أنشطة هامشية ذات انتاجية ضعيفة وازدياد التفاوت في الدخل، مع زيادة الطلب على المنتجات الغذائية والزراعية. ولتلبية هذا الطلب، استغلت كثير من البلدان استغلالاً فاحشاً مواردها الأمر الذي أدى الى القضاء على المناطق الحرجية، وسرعة التصحر وتدھور التربة.

٧٠ - وتابع المتحدث قائلاً إن السلطات في بنغلاديش تولي أهمية كبيرة لخفض معدل النمو السكاني وتحسين الحالة الاقتصادية للجمهور. كما أنها تحرص على دمج تنظيم الأسرة في أنشطة إعمار البلاد وضمان حصول الأمهات والأطفال على الرعاية الصحية.

٧١ - وقال إن مؤتمر القاهرة يقدم المنبر الملائم لاستعراض المسائل المتصلة بنمو السكان والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية العامة. وبوسع هذا المؤتمر أن يعزز في هذا السياق من تضافر الجهد من أجل تنفيذ سياسات وبرامج تستهدف عكس الاتجاهات الديموغرافية الحالية.

٧٢ - وقال إن الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية لا بد لها في نظر بنغلاديش من أن تشمل توصيات محددة ترمي الى قطع دابر الحلقة المفرغة لمعدلات النمو السكاني المرتفعة/الفقر، كما ينبغي أن تتصور الوثيقة أيضاً كيفية اتخاذ تدابير غايتها تحسين مركز المرأة والفتيات، ولا سيما عن طريق التعليم، والتركيز على تدريب الموظفين بأعداد كبيرة بغية ضمان التنفيذ الكافي للسياسات والبرامج في مجال السكان. وهناك ميدان آخر لا بد من استعراضه بصورة مستعجلة وهو ميدان له صلة بتحسين قواعد البيانات الديموغرافية في البلدان النامية.

(السيد خان، بنغلاديش)

٧٣ - وقال إن نجاح البرامج والسياسات الديموغرافية لهذه البلدان يتوقف إلى حد كبير على المساعدة الخارجية السخية، ولذلك ينبغي تعزيز الفصل الخاص بالتعاون الدولي. ولا بد أيضاً من أن يرد في الوثيقة الختامية بيان بالتدابير العملية والواقعية الهدافة إلى تنفيذ سريع ومتكملاً للتوصيات.

٧٤ - السيد كوزي (أوكرانيا): قال إن العامل الإنساني ينبغي أن يقوم بدور رئيسي في المسائل المتعلقة بالسكان، وبالنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وإنه يرى من الضروري أن تبادر اللجنة التحضيرية للمؤتمر إلى توجيهه أعمالها منذ البداية نحو أهداف عملية. وأضاف أن هناك مخططاً قد اعتمد بصورة فعلية للوثيقة الختامية للمؤتمر، وهو المخطط الذي ينبغي أن يأخذ في حسابه مصالح جميع فئات البلدان.

٧٥ - وقال إن التوصيات التي سيتم إعدادها في هذه المناسبة ينبغي أن توجه نحو المستقبل وأن يكون لها طابع تنفيذي وعملي. وفي هذا السياق، فإن الأهداف التي ستتحدد في ميادين وفيات الأمهات والأطفال والرضع، ومتوقع العمر عند الولادة، ومستوى التعليم، ولا سيما بالنسبة للنساء والفتيات، والتباوي بين الجنسين وتنظيم الأسرة، لا بد أن تكون واقعية وأن تراعي الحالة الاجتماعية - الديموغرافية لمختلف مناطق العالم.

٧٦ - ويجب أن تشكل الوثيقة الختامية خطة عمل لأنشطة مستقبلية في مجال السكان. وينبغي أيضاً أن ينظم المؤتمر أعماله مع مراعاته مختلف الصكوك الدولية المعتمدة في هذا الشأن، ولا سيما خطة العمل العالمية المعتمدة في بوخارست المعنية بالسكان، وتوصيات المؤتمر الدولي المعنى بالسكان الذي انعقد في مكسيكو في عام ١٩٨٤ وإعلانى أمستردام وريو دي جانيرو. ولابد أيضاً أن تعكس الوثيقة الختامية بطريقة ملائمة نتائج مختلف المؤتمرات الإقليمية المتعلقة بالسكان، وخاصة ما يتعلق بالمؤتمرات الأوروبيتين.

٧٧ - ويجب أن يكون لنتائج مؤتمر القاهرة طابع عالمي وأن يراعي في الوقت نفسه المتغيرات الإقليمية وخصوصيات مختلف البلدان. وأعرب المتحدث عن أسفه في هذا الصدد لأن المشاكل الديموغرافية لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية لم تؤخذ في الاعتبار كما ينبغي في الأعمال التحضيرية للمؤتمر. وقال إن هذه البلدان تواجه في الواقع مشكلات ديمografية واجتماعية معقدة تختلف تماماً عن مشاكل البلدان الأوروبية الأكثر تقدماً.

٧٨ - فني أوكرانيا على سبيل المثال، تعتبر الحالة الديموغرافية منذرة بالخطر، وإن عملية تضليل عدد السكان تتزايد مع ما يواكبها من تدهور في المؤشرات النوعية: انخفاض في متوسط العمر، وتجاوز معدل

(السيد كوزي، أوكرانيا)

الوفيات لمعدلات الولادة مع ارتفاع لمعدل انتشار الأمراض. وإن هذا التدهور للمؤشرات الديموغرافية ناجم عن الصعوبات الاجتماعية - الاقتصادية ومرتبط بالآثار الجسيمة لنكبة تشيرنوبيل. وفي مواجهة ذلك، ليس لدى بلده أية موارد مالية ومادية لازمة لتنفيذ سياسات ديموغرافية ناشطة، لذا يتعين على بلده في هذا المجال الاعتماد على دعم المجتمع الدولي.

٧٩ - وأبلغ المتحدث اللجنة أن اللجنة الوطنية للسكان التي أنشئت للتحضير لمؤتمر القاهرة قد انتهت فعلاً من وضع تقريرها عن الحالة والسياسة الديموغرافية لـ أوكرانيا في الثمانينات وفي بداية التسعينات، وهي الوثيقة التي من المؤمل أن تقدم إسهاماً مفيدة لأعمال اللجنة التحضيرية. وقال إن الحكومة الأوكرانية تؤيد جهود اللجنة الوطنية التي ربما تساعد نتائجها على إرساء قاعدة لسياساتها الديموغرافية. ومن المتوقع فضلاً عن ذلك أن ينظم في هذا الإطار مؤتمر علمي عن الحالة الديموغرافية لـ أوكرانيا، وإن استنتاجات هذا المؤتمر ستقدم أيضاً إلى اللجنة التحضيرية.

٨٠ - وقال إن أوكرانيا من ناحيتها مستعدة للمساهمة بفاعلية في التحضير العملي لمؤتمر القاهرة وفي صياغة الوثائق المتعلقة بذلك وأنها تأمل أن يؤدي استعراض هذه المسألة من جانب اللجنة الثانية إلى التعجيل بالعملية التحضيرية.

٨١ - السيد الدوسري (البحرين): أشار إلى أن المشاكل التي يثيرها النمو السريع والتوزيع السكاني هي العقبات الرئيسية في طريق التنمية. وفي هذا السياق، فإن مؤتمر القاهرة ينطوي على أهمية كبيرة لصياغة سياسات وبرامج في موضوع السكان تستهدف إقامة نمو اقتصادي مطرد وتنمية مستدامة.

٨٢ - ومن المثير للقلق تلك الصعوبات المتزايدة التي تحول دون تحسين نوعية حياة السكان بصورة دائمة. ولذلك ينبغي مكافحة الفقر من أجل الاستجابة للاحتياجات الأساسية للسكان وإعداد سياسات وبرامج إنسانية تهدف إلى دمج المسائل السكانية. كما أنه ينبغي أن تضع استراتيجيات التنمية في حسابها المشاكل البيئية.

٨٣ - وقال فيما يتعلق بالتنظيم الأسري، إن السياسات والبرامج المتعلقة بحماية الأسرة ينبغي أن توأكبها حملة ترمي إلى شرح كيفية توجيه الغايات المستهدفة إلى احترام أهداف كل مجتمع دون إلحاق الأذى بوحدة الأسرة. وإذا كانت الأسرة هي التي تحظى بأولوية في الخطط الاجتماعية بوصفها الخلية الأساسية

(السيد الدوسري، البحرين)

للمجتمع، فينبغي دعم خدمات التثقيف المتصلة بالأommة الآمنة، وبالتجذية ومتابعة الحمل بغية تحفيض معدلات وفيات الأمهات.

٨٤ - وأضاف ممثل البحرين قائلاً في نهاية كلمته إن مؤتمر القاهرة سيتيح المجال لتعزيز التعاون الدولي وإنه لمن المؤمل أن يضع هذا المؤتمر الآليات اللازمة لمساعدة الحكومات في تطبيق برامج العمل التي تعتمدتها. وجدد المتحدث تأكيده على أن كل البلدان حرة في تنفيذ السياسات التي تود الأخذ بها في موضوع السكان، وذلك في إطار احترام ثقافتها وقيمها وتقاليدها، ومع مراعاة الأحوال الاجتماعية - الاقتصادية والسياسات الخاصة بها.

٨٥ - (السيد يونيكر يشنان (الهند)): أشار إلى أن جهوداً كبيرة قد بذلت لتقليل معدلات الخصوبة ووفيات الأطفال في إطار الأنشطة المضطلع بها من أجل متابعة توصيات مؤتمرات سابقة عن السكان وبغية مكافحة الفقر.

٨٦ - وقال إن البلدان النامية، التي تمثل ما يربو على ٩٠ في المائة من النمو الحالي للسكان، تواجه احتياجات متزايدة في مجال التنمية كما أن الشروط التي تضعها بعض البلدان المتقدمة النمو لما تقدمه من مساعدة لأغراض التنمية تجعل المهمة أكثر عسراً. ولكن ينبغي مع ذلك أن نظل متفائلين ونأمل أن تستطع البلدان الغنية والفقيرة بفضل جهود مجتمعة بلوغ أهداف مشتركة وهي ضمان نوعية حياة تكون من الناحية الاجتماعية عادلة ومنصفة لسكانها.

٨٧ - وقال إن الفقر يعتبر حالياً أكبر مشكلة عاجلة بالنسبة للمجتمع العالمي، وتسويتها لازمة لتسوية المشاكل الأخرى. وعلى هذا فإن مكافحة هذه الآفة ينبغي أن تحتل موقعاً ذا أولوية في السياسات الدولية في مجالات السكان، والتنمية والبيئة. وإن أي معدل مرتفع للنمو السكاني يعتبر عموماً مؤشراً للفقر بدلاً من أن يكون سبباً له. ولرفع هذا التحدي، لا بد والحالة هذه من التماس طرق إنسانية لا بد لها أن تكون ليس فقط رشيدة من الناحية الايكولوجية، بل وألاّ هم من ذلك، أن تكون عادلة اجتماعياً ومقبولة من الناحية الثقافية. وأضاف أن الفقر مرتبط عموماً بتدور البيئة وأن الفئات الضعيفة مضطرة لاستغلال مواردها من أجل البقاء. ومضى المتحدث قائلاً إنه يتبعين على المجتمع الدولي أن يبذل حرصه على تنمية الموارد الواسعة الكامنة للبلدان النامية بغية إعطاء دينامية مستدامة للاقتصاد العالمي. وهذا هو السبب الذي يدفع البلدان النامية إلى اعتبار الحق في التنمية بمثابة قانون أساسي.

(السيد يونيكر يشنان، الهند)

٨٨ - وقال إن جميع البلدان تسلم بضرورة متابعة تنمية رشيدة من الناحية الايكولوجية ولكن وجهات نظر هذه البلدان تختلف غالباً بصدق وسائل التوصل إلى الغايات. وفي هذا السياق، يتعين على مؤتمر القاهرة، تجنبًا للاستخدام المزدوج، التخلّي عن استعراض مسائل مثل تلك المسائل المرتبطة بالبيئة، والتي هي مهمة بلا ريب ولكن معالجتها تجري في محافل أخرى، ولا بد له أن يركز اهتمامه على السكان والتنمية، اللذين يشكلان موضوعه الرئيسي. وإن أي برنامج أو سياسة تقترح في موضوع السكان ينبغي من ناحية أخرى أن تضع في حسابها الظروف المحددة لكل بلد.

٨٩ - وأشار المتحدث فضلاً عن ذلك إلى الترابط الوثيق بين الفقر وبرنامج مكافحة البطالة وخاصة فيما يتعلق بمكافحة الفقر في المناطق الريفية، وتقليل التباينات بين المؤشرات الريفية والحضرية، والأهمية الحاسمة لخدمات الرعاية الصحية للأمهات والأطفال. وينبغي أن تبذل جهود من أجل تعزيز المشاركة المجتمعية في برامج تنظيم الأسرة المعززة بإنشاء خدمات طبية يسهل التمتع بها على نطاق واسع.

٩٠ - وفي هذا السياق، ينبغي إيلاء أهمية كبيرة لمكافحة الأمية والتأخر الاجتماعي من أجل تقليل معدلات الخصوبة ووفيات الأطفال. وينبغي إعلام المرأة بأن لها الحق في التحكم في خصوبتها. وإن الولادة الآمنة ورعاية الأطفال هما أيضاً من الأمور الأساسية. ومن المؤمل كذلك أن يتبع مؤتمر القاهرة الفرصة لتعزيز تدابير مكافحة الأمراض المنقوله بالاتصال الجنسي ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (إيدز/السيدا).

٩١ - وقال إن البرامج المنفذة في كل بلد في المجال السكاني يجب أن تكون محلًا لتوافق وطني في الآراء وأن تستفيد من مشاركة جميع فئات المجتمع.

٩٢ - وفيما يتعلق بإطار الوثيقة الختامية للمؤتمر، أعلن المتحدث عن ترحيبه بقيام أمادة اللجنة التحضيرية بجمع العديد من التوصيات التي قدمتها الوفود في الدورة الثانية. وأقر المتحدث بأن الوثيقة ما تزال في حالة مشروع ولكنه قال مع ذلك وباهتمام إنه لا بد من إيلاء اهتمام زائد لقضايا أخرى غير المسائل السكانية. ولا ينبغي في الواقع أن يكون اجتماع القاهرة مؤتمراً عاماً يضم العناصر التي اعتمدت في الماضي في محافل دولية أخرى أو يتناول المسائل التي بحثت في مؤتمرات أخرى. ويجب أن تبحث القضايا الديمografية بوصفها عنصراً أساسياً لاستراتيجية التنمية.

٩٣ - وعلى المؤتمر أن يركز اهتمامه على مكافحة الفقر والمسائل المتصلة بشؤون المرأة والتي لها علاقة مباشرة بالسكان. ويتعين على المشتركين في المؤتمر استعراض مسألة تدريب النساء بوصفهن عاملات (السيد يونيكريشنان، الهند)

على الصعيد المستقل وكذلك القيام بالتدريب المتعلق بمسؤولية الرجال ومشاركتهم. وقال إن احتياجات المراهقين، ودمج الوقاية من السيدا في التخطيط الأسري والرعاية الصحية بالأم والطفل لا بد أن تحظى أيضا باهتمام خاص. ومن المسائل الأساسية تعزيز المشاركة المجتمعية وإذكاء وعي الرأي العام عن طريق الإعلام، والتعليم والاتصال. وإذا كان علينا أن نرحب بالدور الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية في هذا الميدان، فإنه لا ينبغي مع ذلك وضع هذه المنظمات والدول الأعضاء والحكومات على صعيد واحد ذلك أن هذه الأخيرة هي التي يتعين عليها أن تضطلع بالدور الأساسي في المداولات المتصلة بالمؤتمر.

٩٤ - وقال إن مسألة الدعم الدولي للسكان والتنمية تنطوي على أهمية خاصة بالنسبة للوضع الاقتصادي الدولي الحاضر. وأضاف قائلا وبجانب ما نشهد من ضعف في النظام التجاري المتعدد الأطراف، فإن المساعدة الإنمائية والتىارات الاستثمارية تأخذ اليوم أهمية متزايدة.

٩٥ - وذكر المتحدث أنه قد لاحظ في المخطط المنشور للوثيقة الختامية، بعض المبادئ المتعلقة بموضوع السكان والتنمية التي ألقى عليها الضوء بطريقة ربما تكون غير ملائمة لأن هناك حججاً رشيدة أخرى من الممكن طرحها، وهي تنطوي على مبادئ أخرى. وقال إن تركيز المداولات على المبادئ قد يعرض إلى عرقلة صياغة برنامج عمل. وإن الوفد الهندي من الممكن له أن يؤيد ديباجة تضع في حساباتها الصكوك الدولية الهامة المعتمدة في هذا المجال ولكن يبدو له أن تحديد مبادئ في المرحلة الحاضرة أمر تعسفي ومؤسف.

٩٦ - وقال المتحدث إن الحكومة الهندية تقوم حالياً بوضع التقرير الوطني الذي يتضمن ملاحظات محددة عن التحضير للمؤتمر وأضاف أن حكومته لم تدخل بذلك أي جهد لضماننجاح هذا الاجتماع الرئيسي، وإنها ستؤيد دون تحفظ وثيقة تعداد الدورة الثالثة للجنة التحضيرية بروح من توافق الآراء وتكون مراعية لاهتماماتها.

٩٧ - السيد اينفرغا (الفلبين): قال إن الحكومة الفلبينية قد دمجت المسائل الديمografية في برامجها الإنمائية واتخذت التدابير العاجلة لمعالجة المشاكل في مجال السكان. كما أن حكومته اعتمدت بوجه خاص برنامجاً إنمائياً يتضمن بعدها ديمografياً محدداً، ويقوم على النمو المطرد، ومكافحة الفقر، وتوفير العمالة المنتجة، وخفض حالات عدم التساوي الاجتماعي - الاقتصادية وتحقيق العدل الاجتماعي، ويركز البرنامج على إشراك السكان في المسؤولية باعتبارهم العنصر المقرر لتحسين نوعية حياة السكان.

(السيد اينفرغا، الفلبين)

٩٨ - وقال إن الرئيس راموس قد طرح مؤخرا براماجا للتنظيم الأسري قائما على حرية الاختيار، ورفاية الأطفال والأسر، والتنمية المستدامة. وطبقاً للمبدأ الأول، فإن الأسر بات يحق لها الحصول على المعلومات عن تنظيم الأسرة التي تساعدها على اتخاذ قرارات واضحة في هذا الميدان، مع مراعاة تطلعاتها، ومعتقداتها الدينية والأدبية وحالتها الاقتصادية. ومن أجل النهوض بهذا البرنامج، عمدة الحكومة إلى استخدام حجة الإقناع وليس الوسائل القسرية. ويعني هذا المشروع أيضاً ضمان رفاهية الأطفال والأسر، وينبغي تحقيقاً لهذا الغرض تحسين ظروف الحياة وصحة الأمهات والأطفال الذين يعيشون في حالة من الفقر. وقال إن الحكومة مصممة على مساعدة الأسر على مساعدة نفسها وذلك بمدّها بالمعلومات والخدمات في مجال تنظيم الأسرة. وأضاف أن البرنامج الذي هو قيد التنفيذ يتضمن شراكة بين الهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والقطاع التجاري والجمعيات الدينية.

٩٩ - وقال إن التنظيم الأسري لا يقضي وحده على الفقر والتخلف، بل يجب أيضاً تنفيذ برامج تهدف إلى زيادة الغنى وإلى توزيع أكثر انصافاً في إطار سياسة وطنية لتنمية مستدامة. ولهذا فإن الحكومة دمجت السياسة الديمغرافية الرشيدة في برنامجها الإنمائي. ونظرًا للأهمية المعطاة من جانب حكومته للمسائل الديمغرافية في سياق عملية التنمية، فإن الوفد اللبناني مصمم على الاشتراك بكل نشاط في مؤتمر القاهرة ويأمل اعتماد وثيقة جديدة بتوافق الآراء تتضمن الدمج الكامل للبرامج الديمغرافية في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وفي التنمية المستدامة.

١٠٠ - وقال إن الحكومة دمجت أيضاً مسألة حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق التناسلية، في سياساتها وبرامجها الديمغرافية، وذلك هو أحد العناصر التي اقترحتها الأمينة العامة للمؤتمر لمشروع توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. واستطرد المتحدث قائلاً إنه ينبغي اعتماد استراتيجية شاملة في مجال التخطيط في هذا السياق، يكون أساسها الروابط بين حقوق الإنسان، والسكان والبيئة، والعلاقات بين الجنسين، وإقرار سلوك ابتكاري مسؤول، وكذلك الصحة التناسلية والنشاط الجنسي البشري. وقال ينبغي رفض أي إكراه في مجال تطبيق هذه البرامج، إذ من شأن ذلك أن يشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان. وأضاف أن النساء والأطفال هم عناصر المجتمع الأكثر ضعفاً وينبغي أن ينالوا الحماية من جانب الحكومة.

١٠١ - وهناك مسألة أخرى سيتم استعراضها في إطار المؤتمر وهي مسألة الهجرات. وهذا موضوع يثير قلق اللبنانيين بوجه خاص، لأنها كأربحيل، قد شهدت العديد من الهجرات الداخلية والخارجية. وإن هذه الظاهرة تؤثر على الاقتصاد والتنمية سواء بالنسبة للبلدان المنشأ أو للبلدان المضيفة. وينبغي استخدام

(السيد اينفرغا، اللبناني)

إمكانيات هجرات العودة الى حد أقصى بوصفها عامل من عوامل نقل التكنولوجيات والمعرفة صوب بلدان منشأ المهاجرين.

١٠٢ - السيد هالوو يه (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)): قال إن اليونيدو تعلق أهمية كبيرة على مؤتمر القاهرة. وإن المخطط المshروح يبين في فصله الثالث على نحو واضح العلاقة الوثيقة بين السكان، والموارد، والبيئة والتنمية، وذكر المتحدث أن الفقر هو أحد العقبات الرئيسية التي تعترض طريق التنمية، نظراً لمواكبته الأمية وسوء التغذية والأمراض، وتجاهل مركز المرأة، وإن جميع هذه العوامل تسهم مباشرة في الزيادة السريعة للسكان. وعلى هذا ينبغي إيلاء أولوية مطلقة لمكافحة الفقر، وتوفير العمالة وتحسين الصحة، وللتعليم وللاسكان وللفرص الاقتصادية التي ينبغي توفيرها للمرأة. وأضاف المتحدث قائلاً إن اليونيدو قد أعادت بهذه الروح تحديد أولوياتها وأعطت قدرًا أكبر من الأهمية لمكافحة الفقر في برنامجها المتعلقة بالاصلاحات والانتعاش. وإن أحد أهداف اليونيدو يتمثل في تحقيق التنمية المنصفة عن طريق التنمية الصناعية، وتوفير العمالة، ووضع قاعدة منتجة لتوفير السلع الأساسية. وقال إنه لمن المسلم به عموماً في الواقع أن التحول التدريجي لمجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي، مع زيادة في الانتاجية، هو الآلة الهامة لمكافحة الفقر. ولذلك يجب تنمية المؤسسات، وإشراك المرأة في الأنشطة الصناعية، وتوفير فرص العمل الصناعية في المناطق المنكوبة بالفقر، والعمل على تحقيق الامركرية في مجال التنمية الصناعية، وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتطوير الصناعات الريفية.

١٠٣ - ذكر المتحدث في أعقاب ذلك عدة أمثلة للأنشطة التي تتضطلع بها منظمته لصالح الصناعات الصغيرة في بلدان نامية في إفريقيا، وأمريكا الوسطى وفي آسيا.

٤ - وقال إن هناك هدفين أساسيين لليونيدو لهما أهمية خاصة بالنسبة للسكان والتنمية وهما: رفع قيمة الموارد البشرية للأغراض الصناعية والتنمية الصناعية الرشيدة من الناحية الإيكولوجية. وأضاف أن حرص اليونيدو يتمثل في إنشاء وتحسين الاختصاصات دون انقطاع، والمعرفة وتبrier حاجة الصناعة إلى العمال. ومضى قائلاً إن الأهمية التي تنطوي عليها الموارد البشرية ذات الكفاءة تمثل في أشكال التنمية الجديدة وفي المنافسة الصناعية. وقال إن قدرة أي بلد على تحسين وتكيف قابلية الصناعية هي الأداة الهامة لمكافحة البطالة، ولابتكار التكنولوجيات ولزيادة الانتاجية الصناعية. وفضلاً عن ذلك، تهتم اليونيدو بموضوع الحفاظ على البيئة عن طريق تشجيع طرق الانتاج والأساليب الصناعية التي تنطوي على توفير الطاقة وعدم إلحاق ضرر بالبيئة.

رفعت الجلسة في الساعة ١٣/١٥